في الأداء فكذا في القضا لان القضا يحكي الاداء ولان الجامع بينهما النكاح
وهو قائم فلا معنى للافتراق قبل الاحرام لاباحة الوقاع ولا بعده
لانهما يتذكران ما لحقهما من المشقة العظيمة بسبب لذة يسيرة
فيزدادان ندما وتحرزا فلا معنى للافتراق الا ترى انه لا يجوز ان
يفارقها في الفراش حالة الحيض ولا حالة الصوم مع توهم ان ذلك
ما كان ابينهما حالة الطهر والافتراق المنقول عن الصحابة رضي
الله عنهم محمول على الندب والاستحباب ونحن نقول به اذا
خيف من ذلك انتهى كلامه قال العلامة الشيخ عبد الرحمن الاخضري
في شرح مناسك الكنز واذا لم يكن مع المرأة من تسافر معه غير
الزوج من محرم فهل يكون ذلك عذرا لترك المفارقة عند زفر
لم ار نصا في المسئلة والله اعلم انتهى قوله اذا احرما لان خوف
الفساد يتحقق عند الاحرام قوله اذا احرجا من البيت للمروي
ان ابن عباس رضي الله عنهما قال لذلك قوله اذا انتهيا الى مكان
الجماع لانهما يتذكران ذلك فيقعان فيه قوله وعليه شاة وقال
الشافعي بدنة اعتبارا بالوجامع بعد الوقوف بعرفة بل اولى
لان الجناية فيه قبل الوقوف اكمل لوجودها في مطلق الاحرام
فيكون جزاؤه اغلظ ولنا ما روى يزيد ابن نعيم الاسلمي الثابت
ان رجلا جامع امرأته وهما محرمان فسأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال لهما اقضيا نسككما واهديا هديا الحديث رواه
البيهقي والهدي يتناول الشاة ولانه لما وجب القضاء
الفائت مستندا كما به فخف معنى الجناية فيكتفي بالشاة

بخلاف



بخلاف ما بعد الوقوف لانه لا قضاء عليه فكان كاملا جابرا
فيغلظ قاله ابن يلمى قوله وعليه قضا الخ اي ولو نفلا لان
اداء الافعال بوصف الفساد لا يتنوب عما لزمه بوصف الصحة
وهل يجب القضاء على الفور قال في البحر العميق مقتضى كلام اصحابنا
انه يجب القضاء على الفور في الحج انتهى ولو افسد القضا بالجماع
لزمه الكفارة والمضي في فاسده ويلزمه قضاء واحد ويجب
الدم في كل مرة افسدها ذكره ابن جماعة قال وهو مقتضى كلام
الحنفية ويحرم للقضا من اي ميقات شاء الا ان يمر انه لو احرم
من شوال ثم جامع لا يلزمه في القضا الا احرام من شوال وان كان
افضل وكذا لو تذكر ان يحرم من دويرة اهله وكذا لا يلزمه ان
يسلك في القضا الطريق الذي سلكه في الاداء قاله الشيخ عبد الله
العفيف اقول وبه يظهر جواب قول صاحب النهر وقد سأل لبعض
الطلبة بالجامع الازهر عما اذا افسد القضا يجب ان يقضيه
ايضا فقلت لم ار المسئلة وقياس كونه اغا شرع فيه مسقطا
لا تلزمه ان المراد بالقضا معناه اللغوي والمراد الاعادة كما
هو الظاهر انتهى قوله ولا عمرة عليه الخ اللهم ان يفوته بعد الفساد
فهو كمن فاته فيتحلل بافعال العمرة ويعمل القابل بذلك هذا
مراده قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه قوله فعليه
دم واحد اي ولا يلزمه للجماع الثاني شيء مع ان نيته الرفض باطلة
لانه لا يخرج عنه الا بالاتمام لكن لما كانت المحظورات مستندة الى
قصد واحد وهو تحصيل الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)